افتراءات حكّام دمشق لا تستر دوافعهم

من الواضح ان الحكم السوري ، بسبب الاحراج الذي يواجهه امام الدول والجماهير العربية لحبسه مياه الفرات عن الفلاحين العراقيين ، قد اخذ يلجأ الى المزيد من تسييس القضية وشحنها بأضاليل جديدة لكي يواصل حبسه للمياه ضاربا عرض الحائط بالمصلحة القومية وبمساعي الاقطار الشقيقة ، وحتى بالصيغة الهزيلة التي وضعها مجلس الجامعة العربية .

ويظن حكام دمشق ان المواقف المفتعلة والضجيج المصطنع يمكن ان يغطي المشكلة الحقيقية ويصرف الانظار عن الضرر المتعمد الذي الحقوه بالقطر العراقي وعن الدوافع التي حملتهم على اتخاذ هذا الاجراء . فالمشكلة واضحة والمياه محبوسة . وهذا ما تعرفه الدول الشقيقة والصديقة التي وضعت حيال مسؤولياتها في هذا الموضوع ، ولا يجوز بحث اي شيء قبل ان تطلق المياه لانقاذ ملايين الفلاحين في حوض الفرات .

وما من شك في ان اقدام الحكم السوري على محاولة تطوير الازمة وتصعيدها ، هدفه وضع العراقيل امام المساعي التي تبذلها الدول الشقيقة والصديقة لحل المشكلة حلا عادلا في اطارها الصحيح حسب الاصول القانونية والاعراف الدولية ، لان حلها على هذا النحو يشكل ادانة قومية وانسانية لهذا الحكم .

فحكام دمشق يحاولون بواسطة نشر الانباء الكاذبة وترويج الشائعات المغرضة ، ان يصوروا العراق وكأنه عازم على قصف سد الفرات وتدميره ، وهم يعرفون قبل غيرهم حرص الثورة في العراق على المصالح القومية ودعمهم غير المحدود للمشاريع والمؤسسات والمصالح القومية .

ولا حاجة بنا الى التذكير بالدعم العسكري الذي قدمه العراق للقطر السوري في حرب تشرين ، وبالمبالغ التي قدمها لحكام دمشق انفسهم لاقامة المشاريع الصناعية والزراعية في سوريا ، وبالمشاريع ذات الصفة القومية التي عرضها عليهم ورفضوها فهل يعقل بعد ذلك ان يكون لادعاءات الحكم السوري المغرضة اي نصيب من الصحة؟

ذلك ان الثورة في العراق باقدامها على تمويل

— البقية على ص ٨ —

« بيروت »